Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 1 (2023) • P: 127 - 109
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

Al-Dhafiri al-Yamani's position on Ibn Al-Hajib's opinions in his book Al-Manahil AI-Safia to revealing the healing meanings

Mrs. Amani Zaid Ali Al-Shalili*[1] , Prof. Hadi Abdulla Naji Shamsan[1]

[1] Faculty of Education | Sana'a University | Yemen

Received:
17/01/2023
Revised:
27/01/2023
Accepted:
02/02/2023
Published:
30/03/2023

* Corresponding author:
AMANYZYDALSHLYLY@gmail.com

Citation: Al-Shalili, A. Z., & Shamsan, H. A. (2023). Al-Dhafiri al-Yamani's position on Ibn Al-Hajib's opinions in his book Al-Manahil AI-Safia to revealing the healing meanings. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2(1),* 109 –127. https://doi.org/10.26389/AJSRP.L170123

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The aim of this research is to clarify the position of al-Dhafiri al-Yamani's (T1035AH) on Ibn Al-Hajib's opinions in his book Al-Manahil AI-Safia to revealing the healing meanings, and through that it appeared that Al-Dhafiri's position varied between Ibn Al-Hajib's approval and disagreement, basing his approval or disagreement on solid foundations, the most important of which are the most famous principles of the linguistic lesson: hearing and analogy.

Keywords: Al-Dhafiri , Ibn Al-Hajeb, AI-Manhole AI-Safia, revealing healing meanings.

موقف الظفيري اليماني من آراء ابن الحاجب في كتابه (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية)

أ. أماني زيد علي الشليلي*[1] ، الأستاذ الدكتور / هادي عبد الله ناجي شمسان[1]

[1] كلية التربية | جامعة صنعاء | اليمن

المستخلص: هدف هذا البحث إلى بيان موقف الظفيري اليماني (ت1035هـ) من آراء ابن الحاجب في كتابه الذي شرح فيه متن الشافية والموسوم بـ: المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف أربع عشرة مسألة صرفية وتحليلها بغية الكشف عن موقف الظفيري من آراء ابن الحاجب، ومن خلال ذلك ظهر أن موقف الظفيري تنوع بين موافقة ابن الحاجب ومخالفته، مستندًا في موافقته أو مخالفته إلى أسس متينة أهمها أشهر أصول الدرس اللغوي: السماع والقياس.

الكلمات المفتاحية: الظفيري، ابن الحاجب، المناهل الصافية، كشف معاني الشافية.

المقدمة:

يعد التراث اللغوي اليماني جزءًا مهمًا من التراث اللغوي العربي، ويضم مصنفات مهمة في النحو والصرف وغيرهما، ومن ذلك شرح الشافية للظفيري اليماني والموسوم بـ(المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية)، وهو من أهم شروحها في البيئة اليمانية، وفيه عُني الظفيري بدراسة المسائل الصرفية وتحليلها، ومناقشة آراء ابن الحاجب الواردة في الشافية، واتفق معه في بعضها وخالفه في أخرى، وهذه الجزئية مثلت صلب الموضوع في هذا البحث من خلال وصف أربع عشرة مسألة صرفية وبيان موقف الظفيري من آراء ابن الحاجب فيها، وأساسه في موافقته أو مخالفته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تتبعه ودراسته لجزئية مهمة في التراث اللغوي اليماني لم تُدرس من قبل رغم أهميتها وهي موقف علماء اليمن ـ رغم شهرة شروحهم على عدة متون في النحو والصرف ـ من آراء أشهر عالم صنّف في علم الصرف وهو ابن الحاجب في الشافية، وذلك من خلال إظهار موقف الظفيري اليماني من آراء ابن الحاجب خاصة أنه لم يكن مجرد ناقلٍ ـ كما نجد في شرحه ـ للكثير من آرائه أو مقلدًا له فيها بل أفصح في شرحه (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية) عن شخصية العالم الفطن، والناقد المدقق، مقدمًا رأيه الصرفي في المسائل المختلفة، فوافق ابن الحاجب في بعضها، وخالفه في أخرى مستندًا في موافقته أو مخالفته إلى أصول الدرس الصرفي السماع تارة، والقياس تارة، وما ورد عند جمهور العلماء المتقدمين تارة، حريصًا على تعليل رأيه، والتدليل عليه.

والظفيري اليماني من أشهر علماء البيئة اليمانية، وهو لطف الله بن محمد بن الغياث الحجاجي المعروف بالظفيري (ت1035هـ)، واحد من العلماء اليمانيين الذين ترحلوا إلى عدة أقطار، وتبحروا في علوم العربية، وعُرفوا بالتأليف والتحقيق والتدقيق، عاش في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجري، وهي من الفترات الزمنية التي كثرت فيها مصنفات اليمانيين في مختلف العلوم وكانت متسمة بالسعة والشمول منهم الظفيري الذي صنّف في علم الكلام والفقه والفرائض والنحو والصرف والبلاغة وغيرها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما موقف الظفيري اليماني في كتابه (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية) من آراء ابن الحاجب التي وردت في الشافية؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى بيان موقف الظفيري اليماني من آراء ابن الحاجب، وذلك من خلال وصف أربع عشرة مسألة صرفية وتحليلها.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف أربع عشرة مسألة صرفية وردت في شرح الظفيري اليماني على الشافية، وتحليلها بغية الكشف عن موقفه من آراء ابن الحاجب، وصولًا إلى بيان أوجه الاتفاق والخلاف بينهما، وأسس ذلك.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة سبق ذكرها، ومتن تُسرد المسائل الصرفية فيه تباعًا ليتم من خلالها بيان موقف الظفيري من آراء ابن الحاجب، وخاتمة سيأتي فيها ذكر نتائج البحث ومقترحاته.

متن البحث:

جاء البحث في أربع عشرة مسألة صرفية تم وصفها وتحليلها لتحقيق هدف البحث وذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى: عدم القلب في زنة الموزون المبدل فيه:

تشمل حروف الإبدال الصحيح، والمعتل، وهي حروف الزيادة المشهورة، ومعها الجيم، والدال، والصاد، والطاء خلاف الإعلال الذي يلحق حروف العلة: الواو، والياء، والألف، واطرد في باب الإبدال قلب التاء إلى طاء إذا جاءت فاء الفعل: صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، نحو: اصطبر، واضطجع، واطّهر، واظطلم، وأصلها على التوالي: اصتبر، واضتجع، واطتهر، واظتلم، وقلبها إلى دال إذا جاءت فاء الفعل: دالًا، أو ذالًا، أو زايًا، نحو: ادّعى، واذدكر، وازدجر، وأصلها: ادتعى، واذتكر، وازتجر، وعند وزن هذه الكلمات يُعبر عن المبدل من تاء الافتعال بلفظه، فنقول في زنتها: افتعل، لا نقول: افطعل أو افدعل(الحملاوي، شذا العرف191.192، ابن السراج، الأصول،3/270.272، سيبويه، الكتاب،4/239، وأبو الفتح، المنصف،2/328.331).

ذكر ابن الحاجب حروف الإبدال وقاعدته السابقة موافقًا الجمهور، وقال وهو بصدد الحديث عن الميزان الصرفي في المجرد وما لحقته الزيادة أو الإبدال:" ويُعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء"(الشافية، ص6).

إذًا ابن الحاجب وافق الجمهور والقياس المطرد في عدم القلب في زنة المبدل من تاء الافتعال، وإنما يقتصر الإبدال للتاء على الفعل دون زنته وفق كلامه السابق.

وشرح الظفيري هذه المسألة موافقًا لرأي ابن الحاجب فيها موافقة صريحة، تظهر من قوله في الشرح:" إلا المبدل من تاء الافتعال كالدال في ازدجر، والطاء في اصطبر فإنهما بدلان عن التاء الزائدة إذ أصلهما: ازتجر، واصتبر (فإنه) يعبر عنهما (بالتاء) لا بلفظهما، فيُقال في: ازدجر، واصطبر: افتعل لا افدعل ولا افطعل"(الظفيري، المناهل الصافية، 1/34).

واستند الظفيري في موافقته لرأي ابن الحاجب إلى القياس النحوي المطرد عند الجمهور، فلم يأتِ بما يخالفه، خلاف ما جاء به الرضي وإجازته للقلب في زنة المبدل من تاء الافتعال، فيقول في زنة: ازدجر، واصطبر: افدعل، وافطعل(الرضي، شرح الشافية، 1/18).

المسألة الثانية: اعتبار الحرف المكرر للإلحاق وعدم التعبير عنه بلفظه في الزنة:

الإلحاق من المسائل الدقيقة في ميدان الصرف، وعُني العلماء قديمًا وحديثًا بدراسته، وتوضيحه، ويُقصد به: الزيادة في بناء الاسم أو الفعل زيادة تلحقهما بغيرهما، فيتصرفا تصرف المُلحق به، وهذا ضرب من التوسع في اللغة، ومن أوزانه المطردة: فعلَلَ، نحو: جلبب، وشملل، وذهبوا إلى اعتبار الحرف المكرر، وعدم التعبير عنه بلفظه في الزنة بل تُزاد لام في مقابلته، وهذا الرأي هو المطرد عند جمهور العلماء.

وهناك رأي آخر يجيز التعبير عن الحرف المكرر للإلحاق بلفظه، فيقول في زنة جلبب: فعلب لا فعلل، ورأي الجمهور السابق هو المطرد كونه يفرّق بين الزيادة للإلحاق، والزيادة للتضعيف أو أحد حروف الزيادة المجموعة في كلمة: سألتمونيها، فزيادة التضعيف تلحق عامة الحروف خلاف حروف الزيادة المحددة(ابن عقيل، المساعد، 4/34، والأزهري، شرح التصريح، 2/667، والأشموني، شرحه على الألفية، 4/58).

ذكر ابن الحاجب هذه المسألة موافقًا رأي الجمهور قائلًا في زنة المجرد والمزيد والملحق:" ويُعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويُعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق، أو لغيره فإنه بما تقدمه"(الشافية، ص6و7)، ويقصد بقوله السابق أن الزائد للإلحاق يكون من جنس ما

قبله، ويعبر عنه في الزنة بما هو من جنسه، نحو: جلبب، نقول في الزنة: فعلل، فكررنا اللام، لأنها تقابل حرف الباء المكرر في: جلبب.

وشرح الظفيري المسألة السابقة، ووافق رأي ابن الحاجب فيها بقوله:" وإلا الزائد المكرر، أي الذي وقع زائدًا مع وجود أصلي في الكلمة مماثل له، فصارت صورته صورة المكرر سواء أكان مكررًا حقيقة أم لا ك: قردد...فإنه يُعبر به عما تقدمه، فيُقال: قطّع: فعّل لا فطعل، وقردد: فعلل لا فعلد... وإنما وُزن المكرر بذلك تنبيهًا في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي"(المناهل الصافية،1/34-35).

الظفيري في كلامه السابق يؤيد رأي ابن الحاجب، ويفسر موافقته بوجود فرق بين الزائد للإلحاق، والزائد لغيره، فالزائد للإلحاق هو تكرار لحرف أصلي، فيُكرر ما يقابله في الزنة، نحو: قردد فعلل لا فعلد، كُرر اللام لمقابلته الدال في الموزون، أما ما زيد لغير الإلحاق بحرف من حروف: سألتمونيها، أو بالتضعيف فإنه يُؤتى بلفظه أو بتضعيف ما يقابله في الزنة، فنقول في زنة قطّع: فعّل لا فطعل ولا فععل.

وافق الظفيري رأي ابن الحاجب في هذه المسألة، وأساس موافقته القياس المطرد عند جمهور العلماء، أما ما نُسب إلى بعضهم من رأي مخالف للجمهور، فلا حجة له لاسيما وأنه نُسب إلى نحاة دون تحديد أسمائهم، ولم نجد في مصادرنا من يقول به.

المسألة الثالثة: ما جاء على "فِعِل" في الأسماء:

جاءت أبنية الأسماء الثلاثي والرباعي والخماسي محددة مشهورة في على الصرف، ومن أبنية الاسم الثلاثي ما يُرد إلى بعضه بغية التخفيف، نحو: عَضُد/عَضْد، وكَتِف/ كَتْف، وعُنُق/ عُنْق، وإِبِل/ إِبْل، وبِلِز/ بِلْز، وقيل إنّ الأخيرين نادران (ابن السراج، الأصول،3/158-159، وسيبويه، الكتاب، 4/113-115، وابن يعيش، شرح المفصل، 3/390-391)، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور.

ذكر ابن الحاجب هذه الأوزان موافقًا سيبويه ومن ذهب مذهبه في ندرة: إبل وبلز، قال:" وقد يُرد بعض إلى بعض ف: فَعِل مما ثانيه حرف حلق ك: فَخِذ يجوز فيه: فَخْذ وفِخْذ وفِخِذ، وكذلك الفعل ك: شَهِد، ونحو: كَتِف يجوز فيه: كَتْف وكِتْف ونحو: عَضُد يجوز فيه: عَضْد، ونحو: عُنُق يجوز فيه: عُنْق، ونحو: إِبِل وبِلِز يجوز فيهما: إِبْل وبِلْز ولا ثالث لهما"(الشافية، ص12-13)

وقول ابن الحاجب "لا ثالث لهما" يخالف الصواب، فهناك ألفاظ جاءت على هذه الزنة غير اللفظين المذكورين عنده منها: إِبِد للأتان الوحشية، والولود من النساء، وحِبِرٌ لِقَلَحِ الأسنان، وبِلِصُ لطائر، وعِبِلُ اسم بلد، وجِلِخْ جِلِبْ لعبة للصبيان، وجِحِط زَجْر للغنم، وخِدِجْ، وإِجِدْ زجر للغنم خاصة، وجِحِض زجر للكبش، ووِتِد في الوتد، ومِشِط في المُشْط، وإِثِر لغة في الأَثَر، وإطِل لغة في الأَطِل وهو الخصر، وإِجِد لغة في أُجُد، يُقال: ناقة أُجُد أي: قوية(ابن القطاع، الأبنية، ص136، والرضي، شرح الشافية،1/45-46، وركن الدين، شرح الشافية،1/212-213، والمبرد، المقتضب،1/54)، وغيرها من الأسماء والصفات التي تمثل حجة على ابن الحاجب وبطلان ما ذهب إليه من قصر لمجيء زنة: فِعِل في الأسماء والصفات على: إِبِل، وبِلِز لا ثالث لهما.

شرح الظفيري هذه المسألة رادًا لرأي ابن الحاجب، وعلق على كلامه بقوله:" وكأنه لم يثبت عند المصنف ما رُوي من الحِبِر لصفرة الأسنان، والإطِل للخاصرة، والإبِط لغة في الإبْط"(المناهل الصافية، 1/50)، وغيرها من الكلمات التي عددها، غير أنه كان حصيفًا في مخالفته لرأي ابن الحاجب واعتراضه عليه، فلم يُخطئه تخطئة مباشرة، أو يتهمه بالضعف ونحوه بل حاول تبريره وتوجيهه بتخريج لقوله" نحو: إبل وبلز"، فلفظة "نحو" ـ كما يرى الظفيري ـ تدل على أن غيرهما موجود، قال:" وفي بعض النسخ ونحو: إبل وبلز، لا ينافيه قوله: ولا ثالث لهما" إذ المراد بنحوهما ما يمكن وجوده مما هو على وزنهما وإن لم يكن موجودًا عند المصنف"(المناهل الصافية، 1/50)، وهذا تبرير منطقي وعدل منه.

إذًا خالف الظفيري رأي ابن الحاجب، وذهب إلى القول بوجود غير: إِبِل وبِلِز على زنة: فِعِلٍ، وتحاشى تخطئة رأي ابن الحاجب حصافةً منه، وبرره بعدم ثبوت ذلك عنده، ولعل الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه الظفيري طالما ثبت وجود أسماء وصفات على هذه الزنة عند الظفيري والمتقدمين عليه غير اللفظين المذكورين عند ابن الحاجب.

المسألة الرابعة: عدم الحمل على الوزن النادر:

اشتهرت مسألة الحمل على الوزن المطرد، وعدم الحمل على الوزن النادر، وصارت قاعدة مطردة عند جمهور العلماء، فنحو زنة: فُعلُول مطردة وتأتي في الأسماء والصفات الرباعية المزيدة بحرف، من الأسماء: عُنقُود، وعُصفُور، وزُنبُور، ومن الصفات: شُحنُوط، وسُرحُوب وهو الطويل السريع من الإبل(ابن منظور، اللسان"سرحب"،467/1)، وقُرضُوب وهي صفة للسيف القاطع أو القطّاع، ولمن يكثر من الأكل(ابن منظور، اللسان"قرضب"، 669/1)، فلا يمكن القول فيها بزنة: فُعلُون لعدم اطرادها في كلامهم، كما لم تأتي زنة: فَعلول (بفتح الفاء) في الأعلام خاصة، وإنما جاء: فَعلون، نحو: حَمدون وسَحنون (بفتح الفاء فيهما)، أما مجيء: صَعفوق على زنة: فَعلول، فنادر لا يُحمل عليه أي سُمع ولا يُحمل عليه غيره(الزمخشري، المفصل، ص239، وسيبويه، الكتاب،4/291.292، وابن عصفور، الممتع،1/120.121).

ذهب ابن الحاجب في هذه المسألة إلى اعتبار: فُعلُول، وفَعلُون، وعدم اعتبار الوزن النادر وهو: فَعلول كونه مسموعًا في: صَعفوق (بفتح فاء الكلمة) فقط، وضعف مجيئه في: خَرنوب، جاء رأيه هذا في قوله:" وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت، ومن ثم كان حلتيت: فعليلا لا فعليتا، وسُحنون وعَثنون: فُعلولا لا فَعلونا لذلك ولعدمه، وسَحنون إن صح الفتح ففَعلُون لا فَعلول كحَمدُون، وهو مختص بالعلم، لندور: فَعلول وهو صَعفُوق وخَرنُوب ضعيف"(الشافية، ص7.6).

وعليه فقد جعل زنة: سَحنون فَعلونًا لا فَعلولًا، لندرة الأخير في كلامهم، ورأى أن مجيء هذه الزنة في: صَعفوق نادر، وفي: خَرنوب ضعيف، والعلة أن اللفظ الوارد على زنتين إحداهما نادرة أو ضعيفة، والأخرى كثيرة، والقياس يقول بالحمل على الكثرة أصالة أو زيادة، والكثرة لديه هي الزيادة لحرفي الواو والنون في: سَحنون (بفتح السين)، وزنتها: فَعلون، وهو خلاف سُحنون (بضم السين) وزنته: فُعلول، لوجود هذه الأخيرة في كلامهم، وعدم وجود: فُعلون، وعليه جاءت ضمن المكرر فيه أي تكررت لام الكلمة.

وشرح الظفيري هذه المسألة ذاهبًا مذهب ابن الحاجب فيها، ورأى عدم الأخذ بالوزن النادر أو الضعيف، مقدمًا تبريراته وأدلته فيها، مقرًا الحكم بزيادة الواو والنون في: سَحنون (بفتح السين) وزنتها: فَعلون، بينما سُحنون (بضم السين) تعد من المكرر، وزنتها: فُعلُول لا فُعلُون، قال في النص على رأيه المذكور:" (فُعلُول) بالحمل على ما هو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقًا بعصفور (لا فُعلون) بالحمل على عدم قصد التكرير، (لذلك) أي لوجوب الحمل على الظاهر من قصد التكرير عند عدم الدليل على عدم قصده، إذ لم يقم عليه فيهما دليل (ولعدمه) أي ولأن لنا دليلًا على قصد التكرير فيهما، وهو أنه لو حُملت زيادتهما على عدم قصد التكرير فيهما لكان وزنهما: فُعلونا، ولم يُثبت بخلاف فُعلُول كـ: عصفور فهو موجود، والحمل على الموجود هو الواجب"(المناهل الصافية، 36/1)، وقصده بالتكرير تكرير لام الكلمة، وبعد هذا بدأ بشرح الأمثلة التي أوردها ابن الحاجب موضحًا لها.

وأكد موافقته لرأي ابن الحاجب السابق بذكر تنبيهٍ، والتنبيهات ظاهرة صرفية في شرحه على غرار ما نجده عند بعض العلماء الحذاق، قال فيه:" فإن دلّ دليل على قصد التكرير فهو تكرير قطعًا، كما ذكرنا في: سُحنون وعُثنون، وإن دلّ دليل على عدم قصد التكرير فليس بتكرير قطعًا كما في: سَحنون بفتح السين"(المناهل الصافية، 38/1)، وقد أصاب في موافقته لرأي ابن الحاجب في هذه المسألة، لاطراد هذا الرأي عند الجمهور، ولم يأتِ رأي يناقضه على حد علمنا، وفيما لديّنا من مصادر.

المسألة الخامسة: أدلة القلب المكاني:

يعد القلب المكاني من أشهر الظواهر الصرفية في اللغة العربية، وتناوله العلماء والدارسون بالبحث والتدقيق حتى توصلوا إلى بيان المقصود به، ووضع أدلة تساعد على معرفته، وهي عندهم: العودة إلى الأصل أي أصل الاشتقاق وهو المصدر، وأمثلة الاشتقاق أي تقلبات الكلمة المختلفة، وصحة حروف الكلمة رغم وجود مقتضي الإعلال، وقلة الاستعمال، واجتماع همزتين آخر الكلمة، ومنع الصرف بغير علة.

ذكر ابن الحاجب أدلة القلب المكاني موافقًا الجمهور، غير أنه اختلف مع الظفيري في دليلين، لذا سيأتي الحديث هنا مقتصرًا على هذين الدليلين هما: صحة حروف الكلمة رغم وجود مقتضي الإعلال، وقلة الاستعمال للكلمة، فقد قال ابن الحاجب في الدليل الأول منهما:" وبصحته كأيس" (الشافية، ص8)، فحرف العلة الياء متحرك بالكسر، وهذا الأمر يقتضي إعلاله بالقلب إلى ألف مادام تحرك وانفتح ما قبله، لكن عدم إعلاله قادهم إلى القول بكونه مقلوبًا من الفعل: يئس، وعليه فزنة الفعل: أيس هي: عَفِلَ، بتقدم العين إلى موضع الفاء، ويؤكد هذا القلب مصدره، وهو: اليأس، فهو على زنة: فعل، ولا مصدر للفعل: أيس.

وذكر ابن الحاجب الدليل الثاني: قلة الاستعمال بقوله:" وبقلة استعماله كآرام وآدُر"(الشافية، ص9)، وأصل الكلمتين قبل القلب: أرْؤم، وأدْؤر، ذاهبًا إلى أن كثرة استعمال الكلمتين السابقتين، وقلة استعمال: آرام، وآدُر، دليل على وجود القلب فيهما.

شرح الظفيري هذه المسألة، ووضح كيفية حدوث القلب في الكلمات، وزنة كل ذلك، وبعدها قدّم اعتراضه على الدليلين السابقين من حيث عدم تقييده للدليلين السابقين بالشرطين الآتيين:" وجود كلمة أخرى كثيرة الاستعمال بمعناها، ولا فرق بينهما لفظًا إلا بالتقديم والتأخير، وبشرط أن يرجعا إلى أصل واحد، فيُحكم بأن القُلّى مقلوبة من الكُثرى"(المناهل الصافية، 41/1) أي القليلة مقلوبة من الكثيرة.

ونص على اعتراضه المشروط بقوله:" والمصنف لم يصرح بما اشترطنا في هذه والتي قبلها ـ يقصد الدليلين المذكورين بقول ابن الحاجب السابق ـ ولابد، لأن الصحة قد لا تكون للقلب كـ: عورِ، وحولِ...، فلا يُعرف القلب بها مطلقًا، وكذا قلة الاستعمال قد لا تكون مع كلمة أخرى يظهر القلب في هذه منها"(المناهل الصافية، 41/1)، ورأى ضرورة تحقق الشرطين السابقين.

هنا نلحظ اعتراض الظفيري المشروط، فهو يعترض على إطلاق ابن الحاجب للدليلين السابقين، وعدم تقييدهما بالشرطين المذكورين بقوله السابق وهما: أن تعود الكلمتان إلى أصل واحد قبل القلب وبعده، وأن توجد كلمة كثيرة الاستعمال، والأخرى قليلة الاستعمال كي نحكم بوجود القلب فيهما.

ويمكن الرد على اعتراض الظفيري بما اشتهر في ميدان الصرف من كون الأصل واحد لتلك الكلمات سواء نصّ ابن الحاجب على ذلك أم لم ينص، فكل كلمة لها جذر تُشتق منه، والدليل اطراد شرحها لديه ولدى غيره من النحاة والصرفيين في مختلف كتب النحو والصرف قديمًا وحديثًا، أما حديثه حول: عورِ وحولِ فهما محمولة على اعوارّ الذي سلم من الإعلال خشية الالتباس بين زنتي: فاعل وافعالّ، لإن إعلاله يعني نقل حركة الواو إلى حرف العين قبلها، وقلبها ألفًا، ثم حذف همزة الوصل التي كان الغرض منها التواصل إلى النطق بالساكن، فيصير اعوارّ: عارّ، فيلحقه الغموض لفظًا ومعنًى، وعليه فرأي ابن الحاجب هو الصواب من جهتين:

الأولى: أن غايته تتثمل في بيان موضع القلب الذي لحق الكلمة بعيدًا عن تحقق الاطراد في غيرها، كون أغلب مواضع القلب سماعية لا يُقاس عليها.

والثانية: أن عور، وصيد محمولان على اعوارّ خشية الالتباس بين زنتي: فاعل وافعالّ.

إذًا لم يتوفق الظفيري في اعتراضه هنا، لعدم وجود مبرر أو أساس سليم لهذا الاعتراض.

المسألة السادسة: أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه:

اشتهرت أبنية الأسماء المجردة والمزيدة، وحاول العلماء والدارسون حصر تلك الأبنية، وإن تفاوتت من عالم إلى آخر، ونصوا على أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه لقلتها وهي: فَعْلَلُول، وفُعَلّيل، وفِعْلَلُول، وفَعَلّى، وفَعْلَلِيْل، وعللوا اقتصار الزيادة فيه على حرف واحد، لعلة الثقل عند مجيء الزيادة بأكثر من حرف (الحملاوي، شذا العرف، ص55، والزمخشري، المفصل، ص315، وابن عصفور، الممتع،1/163.164، وسيبويه، الكتاب،4/237 و303، والسيرافي، شرح الكتاب،5/195، وابن يعيش، شرح المفصل،4/203).

ذكر ابن الحاجب أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه بقوله:" ولم يجيء في الخماسي ـ المزيد فيه ـ إلا عَضرفوط، وخُزَعْبِيل، وقِرطبوس، وقَبعثرى، وخَنْدَرِيس على الأكثر"(الشافية، ص15)، وهذه الكلمات تتفق مع الأبنية السابق ذكرها، واُختلف في زنة كلمة: خَندريس وهي الخمر(ابن منظور، اللسان"خندرس"، 6/73)، فزنتها عند العلماء السابق ذكرهم: فَعْلَلِيْل، وجاء رأي آخر غير منسوب إلى عالم بعينه يجعلها على زنة: فعنليل، أي يجعلها من الرباعي المزيد فيه بحرفين لا من الخماسي المزيد فيه بحرف، وذهب ابن الحاجب مذهب الأكثرية أي المذهب الأول الذي يجعلها على زنة: فَعْلَلِيْل(الحملاوي، شذا العرف، ص55، والرضي، شرح الشافية،1/50، وركن الدين، شرح الشافية،1/224.225، وأبو الفتح، المنصف، 1/52.53).

وشرح الظفيري هذه المسألة موافقًا لابن الحاجب غير أنه لم يمنع إمكانية مجيء بعض الكلمات ومنها: خندريس من مزيد الرباعي معللًا ذلك بكثرته، وجاء رأيه السابق في شرحه لكلام ابن الحاجب بقوله:" وخندريس وهي الخمر، وإنما قال(على الأكثر) لأنه قد قيل إن خندريسًا: فنعليل ـ أي على زنة فنعليل ـ فيكون من مزيد الرباعي، والأولى الحكم بأصالة النون، إذ قد جاء: برقعيد لبلد، ودردبيس للداهية، وسلسبيل، وجعفليق وهي العظيمة من النساء، وعلطبيس وهو الأملس البرّاق، ولا تُرجح الزيادة على الأصالة"(المناهل الصافية، 1/54)، وجعفليق هي العظيمة من النساء(ابن منظور، اللسان"جعفلق"،10 /35)، وعلطبيس الأملس البرّاق (ابن منظور، اللسان"علطبس"،6/146) وفي هذه المسألة نلحظ موافقة الظفيري لابن الحاجب في الرأي ذاكرًا عددًا من الكلمات التي جاءت من مزيد الخماسي بحرف على زنة: فعلليل، ويرجح الأصالة، وأساسه في هذا الترجيح هو الكثرة، فالأصالة وردت في كثير من الكلمات منها: خندريس.

غير أن موافقته السابقة لرأي ابن الحاجب لم تمنعه من إجازة الرأي الثاني فيها، الرأي الذي يجعل: خندريسًا من مزيد الرباعي بل أجازه بقوله:" وفي انتفاء الثاني نظر؛ إذ يصير على تقدير زيادة النون من مزيد الرباعي لا من مزيد الخماسي، ومزيد الرباعي أكثر من أصوله بكثير" (المناهل الصافية، 1/154)، بل اعترض على ذكر ابن الحاجب لـ: خندريس، وتمثيله بهذه الكلمة لمزيد الخماسي كونها مظنة للخلاف، قال:" ولو قال بدل خندريس: برقعيد لاستراح من قوله: على الأكثر"(المناهل الصافية، 1/154).

إذًا الظفري لم يعترض على رأي ابن الحاجب في مجيء خندريس من أبنية الخماسي المزيد فيه، لكنه اعترض على التمثيل بها، كونها مظنة للخلاف، لإمكانية القول بزيادة النون والياء معًا، وتكون على زنة: فنعليل، وكان الأولى أن يمثل لمزيد الخماسي على زنة: فعلليل بكلمة لا خلاف عليها نحو: برقعيد.

خلاصة القول أن الظفيري أجاز الرأيين في زنة خندريس: رأي ابن الحاجب الذي يجعلها من مزيد الخماسي بحرف، ورأي بعض العلماء الذين جعلوها من مزيد الرباعي بحرفين، ولعل الصواب في هذا الخلاف ما ذهب إليه ابن الحاجب، وذلك من وجهين: الأول: اطراد جعل (خندريس) من مزيد الخماسي عند الجمهور وعلى رأسهم سيبويه، والثاني: لم يُنسب الرأي الآخر إلى علماء بعينهم، فمن ذكر هذا الرأي لم ينسبه إلى عالم محدد، يُضاف إلى ذلك أنه كان يرجح رأي الجمهور.

المسألة السابعة: ضعف ضم عين المضارع المثال وقياسها الكسر:

جاء المضارع مع ماضيه في عدة أبواب، منها باب: فعَل يفعِل، وضمن أفعال هذا الباب الفعل المعتل المثال، وقياسه أن يأتي مضموم العين في الماضي ومكسورها في المضارع، ولم يجيء فعل مخالفًا للقياس إلا الفعل: وجد يجُد، فصُنف على أنه لغة(ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص40.39، سيبويه، الكتاب،54.52/4، أبو الفتح، الخصائص،354/2)، لأنه جاء في شاهد شعري وهو قول جرير(ديوانه، ص364، ويُنظر: الرضي، شرحه على الشافية، 132/1؛ والأشموني، شرحه على الألفية، 150/4؛ والظفيري، المناهل الصافية، 82/1؛ وابن عصفور، الممتع، 177/1):

لو شِئْتَ قد نُقَعَ الفُؤَاد بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصُّوَادِي لا يَجُدْنَ غَلِيلَا

هذا وقد جاء البيت عند(ابن هشام، مغني اللبيب، ص359.358؛ وشُرّاب، شرح الشواهد الشعرية،377/2) شاهدًا على اقتران (قد) بجواب (لو) لا على شذوذ الفعل (يجد)، وقد رُوي البيت على القياس أي مكسور العين عند جرير (ديوانه، ص364):

لو شِئْتَ قد نقَعَ الفُؤَاد بمشربٍ ... يَدَعُ الحوائم لا يَجِدنَ غَلِيلَا

ذكر ابن الحاجب هذه المسألة عند حديثه عن أبواب المضارع مع ماضيه، ووافق المطرد عند جمهور العلماء فيها مضعّفًا مجيء عين المضارع مضمومة قال:" ولم يضموا في المثال، ووجد يجُد ضعيف" (الشافية، ص23)، أي لم يضموا عينه، وما جاء من ذلك فهو ضعيف نحو: وجد يجُد، وقياسها الكسر.

وأصل الفعل: يجد هو: يوجد، فحُذفت الواو من المضارع ومثله كل فعل مثال فاؤه واو، لثقل مجيء الواو بين ياء وكسرة مستدلين، وشرح الظفيري هذه المسألة موافقًا رأي ابن الحاجب، حيثُ تعرض بالشرح لكلام ابن الحاجب فيها دون إبداء أي اعتراض، وصنّف ضم عين المضارع كلغة لبني عامر، قال في شرحه لكلام ابن الحاجب:" (ولم يضموا في المثال) واويًا كان أو يائيًا نحو: وعد، ويسر استثقالًا للضمة بعد ياء يليها واو نحو: يوعد، أو بعد ياء نحو: ييسر، سواء بقيت بعد الضمة أو حُذفت، (وجد يجُد) بضم الجيم (ضعيف)، والفصيح يجِد بكسر الجيم، والضم لغة بني عامر"(المناهل الصافية، 82/1)، مستشهِدا بالبيت الشعري المشهور عند العلماء وهو قول جرير(ديوانه، ص364؛ ويُنظر: الرضي، شرحه على الشافية، 132/1والأشموني، شرحه على الألفية، 150/4؛ والظفيري، المناهل الصافية، 82/1؛ وابن عصفور، الممتع، 177/1):

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة ... تدعُ الصوادي لا يجُدن غليلا

ولم يكتفِ الظفيري بموافقة رأي ابن الحاجب بل حرص على تعليله والتدليل عليه، فعلل ضعف ضم عين المضارع المثال باستثقال مجيء الضمة بين ياء وواو أو ياء وياء، إذًا وافق رأي ابن الحاجب في هذه المسألة مستندًا إلى السماع المتمثل بالبيت الشعري السابق، واهتم بتعليله والتدليل عليه، وخرّج البيت المُستشهد به على أنه لغة لبني عامر.

المسألة الثامنة: أقسام الصحيح والمعتل:

صحيح الأفعال ما خلت أصوله من حروف العلة، وله ثلاثة أقسام هي كالآتي:

1- **السالم:** هو "ما ليس في أصوله همزة، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خلوه من أحرف العلة"(ابن عقيل، شرحه للألفية، 235/4)، وحروف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء، وجعل بعض العلماء الهمزة منها(ابن الناظم، شرحه للألفية، ص597، والرماني، منازل الحروف، ص83، والأشموني، شرحه على الألفية،94/4)، ودفعهم إلى ذلك ما يحصل بين الهمزة وحروف العلة من إبدال عند تسهيلها، فقد اشتهر تخفيف الهمزة إلى حرف علة يتجانس مع حركتها، والتحقيق أصل فيها، نحو: رأس/ راس، ولؤم/ لوم، وذئب/ ذيب.

وسيتم الالتزام في هذا البحث بالمشهور، وهو أن حروف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء، والدليل اطرادها عند جمهور العلماء، ودليل آخر هو تحمل الهمزة للحركات على اختلافها، وعدم تحمل حروف العلة لها، وعليه فالسالم هو ما سلمت أصوله من حروف العلة، والهمزة، والتضعيف.

2- **المهموز**: هو" ما حلت بفائه أو عينه أو لامه همزة" (الجرجاني، المفتاح، ص40)، وقد سُمي المهموز الفاء بالقِطْع أي بالمقطوع لانقطاع الهمزة عما قبلها، والمهموز العين بالنبر، والمهموز اللام بالهَمْز(الجرجاني، المفتاح، ص40، وديكنقوز، شرحان على مراح الأرواح، ص98)، وعليه فالمهموز ما سلمت أصوله من حروف العلة، وكانت إحدى هذه الأصول همزة، نحو: أخذ، وسئم، وقرأ.

ونحكم على كون الفعل مهموزًا من خلال المجرد لا المزيد، فنحو: أكرم، ليس مهموزًا لأن الهمزة فيه زائدة لا أصلية، وأصل الفعل: كرم.

3- **المضاعف**: هو" المضاعف من الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد مدغم...ومن الرباعي ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية كذلك غير مدغم"(الجرجاني، المفتاح، ص39).

وعليه فالمضاعف ما لحق التضعيف أحد أصوله، ويُسمى الثلاثي منه بـ: الأصم، لشدته، والرباعي بـ: المطابق(ابن عقيل، شرحه للألفية،238/4، وديكنقوز، شرحان على مراح الأرواح، ص80.81).

وقد يكون التضعيف بمجيء عين الفعل الثلاثي ولامه من جنس واحد، نحو: مدّ، وفرّ، أو بمجيء فاء الفعل الرباعي ولامه من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: عسعس، وزلزل.

أشار ابن الحاجب إلى الصحيح عند ذكره لأقسام الفعل بقوله:" وتنقسم إلى صحيح ومعتل، فالمعتل ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه"(الشافية، ص9)، فقوله: "المعتل ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه" يدل على أن الصحيح ما سلم من حروف العلة أي: الألف والواو والياء، إذًا هو: السالم، والمهموز، والمضاعف.

وخالف الظفيري ابن الحاجب في هذا التقسيم، واعترض على عدّ: المهموز، والمضاعف من أقسام الصحيح، وإن لم ينص على هذه المخالفة، فهي تظهر من خلال شرحه لأقسام الفعل الصحيح وجعله مهموزًا وغير مهموز، ومضاعفًا وغير مضاعف ولم ينص على السالم ولا على أنها أقسام للصحيح، هذا ولم تقتصر مخالفته له على أقسام الصحيح بل خالفه في أقسام المعتل أيضًا، فجعلها سبعة.

وجاء رأيه المخالف لابن الحاجب في قوله:" واعلم أن الأبنية تنقسم أيضًا باعتبار آخر إلى: مهموز وهو ما أحد أصوله همزة كـ: أمر وسأل وقرأ، وغير مهموز كـ: وعد وضرب، وباعتبار آخر أيضًا إلى: مضاعف وهو ما عينه ولامه من جنس واحد كـ: ردّ، وهو كثير، وفاءوه وعينه من جنس واحد كـ: ددن هو اللهو، وهو في غاية القلة، أو ذُكر فيه حرفان أصليان بعد مثيلهما كـ: زلزل، وإلى غير مضاعف كـ: ضرب ووعد"(المناهل الصافية، 46/1).

من خلال كلامه السابق نلمح اعتراضه، فقد جعل المهموز والمضاعف في مقابلة الصحيح السالم: ضرب، والمعتل: وعد، وكأنهما قسمان مختلفان عن السالم: ضرب.

أما مخالفته لابن الحاجب في أقسام المعتل فتتمثل في جعله أقسام المعتل سبعة، ولم أجد هذا عند غيره على حد علمي، وإنما اشتهرت في أربعة أقسام هي: المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف بنوعيه، وإن فرّقنا قسمي اللفيف فتصير خمسة أقسام كما نص عليها ابن الحاجب بقوله:" فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق"(الشافية، ص9).

شرح الظفيري كلام ابن الحاجب السابق مخالفًا له في عدد أقسام المعتل مخالفة صريحة، قال:" وينقسم المعتل من الثلاثي إلى سبعة أقسام لأن حرف العلة إن كان أحد الثلاثة الأصول فقط ففيه ثلاثة أقسام، وإن كان اثنين منها فكذلك، وإن كان جميعها كلفظة: الواو فهو السابع، ولم يتعرض له المصنف لقلته"(المناهل الصافية، 46/1).

ثم شرع في شرح كل قسم فذكر المثال والأجوف والناقص وأمثلة لها، وجعل اللفيف المقرون قسمين معتل بالفاء والعين، نحو: ويح، ومعتل بالعين واللام، نحو: قوي، ثم ذكر المعتل بالفاء واللام وهو اللفيف المفروق، ومثّل له بـ: وقى، وعليه يصير عدد الأقسام حسب رأيه ستة أقسام، وقال في القسم السابع:" والقسم السابع ينبغي أن يُقال له: لفيف مقرون، وهو ظاهر"(المناهل الصافية، 47/1)، ويقصد به ما كانت جميع أصوله معلّة ومثّل له بنحو: واو، والألف منقلبة عن الواو، ويُقال: ووِيت واوًا حسنة أي رسمتها(ابن منظور، اللسان"وا"،15/487.486، والرضي، شرح الشافية،73/3)، وييّتُ، وتعني رسمتُ ياءً(ابن منظور، "يا"،15/ 494.493)، وقد برر الظفيري عدم ذكر ابن الحاجب لهذا القسم بندرته(المناهل الصافية، 46/1).

إذًا خالف الظفيري رأي ابن الحاجب في أقسام الصحيح والمعتل، ورأى أن الصحيح هو السالم فقط، وأخرج المهموز والمضاعف منه، فهما بالنسبة إليه قسمان مستقلان، لهما أحكامهما، شأنهما شأن أقسام المعتل، ولعل دافعه إلى هذا التقسيم أن بعض العلماء المتقدمين عليه قصر مسمى الصحيح على السالم، ولم يأتِ بالتقسيم المشهور للصحيح إلى: سالم، ومهموز، ومضاعف، وتحدث عنها كأقسام للفعل دون تصنيف إلى: صحيح مهموز، أو صحيح مضاعف، بل نظروا إليهما كقسمين قائمين بذاتهما، ولهما أحكامهما الخاصة(الجرجاني، المفتاح ص36، والرضي، شرح الشافية،35.32/1، وابن عصفور، الممتع، 769.737/1، وابن مالك، إيجاز التعريف، ص21.19، ، والمؤدب، دقائق التصريف،ص153.150).

والتقسيم الذي أشار إليه ابن الحاجب ـ صحيح ومعتل ـ هو المطرد، فلو نظرنا إلى الفعلين موضع الخلاف: المهموز، والمضاعف، لوجدنا أن الراجح، والأولى في المهموز أنه من أقسام الصحيح، لأن الهمزة حرف صحيح يتحمل الحركات جميعها، والمضاعف لا يمكن تصنيفه كقسم مستقل بذاته طالما جاء التضعيف في حرف صحيح فهو من الصحيح، وهذا لا يعني خطأ ما ذهب إليه الظفيري طالما وهو مستند، ومتأثر بمنهجية بعض العلماء المُعتد برأيهم في ميدان الصرف، والذين تحدثوا عن الأفعال الصحيحة والمعتلة وأحكامها بعيدًا عن تلك التقسيمات، غير أن صوابية رأي ابن الحاجب تتمثل في إدراج كل ما سلمت أصوله من حروف العلة ضمن الصحيح سواء جاء بالهمزة أو التضعيف أو بدونهما وهو السالم، وجعل ما جاء في أصوله حرف علة فعلًا معتلا.

إذًا الصواب ما ذهب إليه ابن الحاجب لاطراده، وما جاء به الظفيري إسهاب غير مجدٍ خاصة تقسيماته للفعل المعتل اللفيف، فقد جعلها أربعة أقسام، إحداها للمفروق وثلاثة للمقرون.

المسألة التاسعة: النسبة إلى "تحية":

ذكر العلماء قاعدة النسبة إلى: فعيل، وفعيلة، ورأوا أنها تختلف حسب الصحة والتضعيف، وذلك على النحو الآتي:

1- النسبة إلى فعيل، إذا كان صحيحًا ثبتت ياء فعيل عند النسبة، نحو: ثقيف ثقيفيّ، وقريش قريشيّ، وشذّ نحو: ثقفيّ، وقرشيّ خشية الثقل(الرضي، شرح الشافية، 29/2، وركن الدين، شرح الشافية، 378/1، وسيبويه، الكتاب، 335/3، والمبرد، المقتضب،133/3)، وإذا كان معتلًا حُذفت ياء فعيل الزائدة، وقُلبت الثانية (لام الكلمة) إلى واو مع فتح ما قبلها كراهة التوالي، نحو: عليّ عَلَوِيّ، وقُصِيّ قصَوِيّ.

2- النسبة إلى فعيلة، إذا كان الاسم معتلًا مضاعفًا تُحذف ياء فعيلة، وتُقلب الثانية (لام الكلمة) إلى واو مع فتح ما قبلها، نحو: ضَرِيّة ضَرَوِيّ، وغنَيَّة غنَويّ، وضَرِيّة وغنَيَّة (أسماء مواضع)، وإذا كان صحيحًا لا مضاعف العين ولا معتلها، فياؤه تُحذف مطلقًا، ويُفتح ما قبلها، نحو: حَنيفة حنَفيّ، ورَبيعة ربَعيّ.

مما أُجري مجرى النسبة إلى فعيّلة قولهم في النسبة إلى تّحِيّة: تَحويّ (الزمخشري، المفصل، ص203.202، وسيبويه، الكتاب،346/3، وأبو الفتح، المنصف،196.194/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 449.448/3)، وذهب ابن الحاجب هذا المذهب ومثّل له، فأجرى تَحِيَّة مجرى: غَنِيّة، وقصيّة، والنسبة إليها: غنويّ، وقصويّ، قال في ذلك:"

وتُحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واوًا كـ: غنويّ وقصويّ...، وأُجري تحويّ في تَحِيَّة مجرى غنويّ"(الشافية، ص38)، فهو هنا يجري: تَحِيَّة مجرى: غَنِيّة، وزنتها: تَفْعِلَة، وطبق عليها القاعدة الأولى لفك الإدغام، وحذف الياء الأول، وقلب الثانية إلى واو، فصارت الكلمة بعد النسبة إليها: تَحويّ، إذًا أجرى ابن الحاجب ما كان على زنة: تَفْعِلَة مجرى: فَعِيلة عند النسبة إليه.

شرح الظفيري هذه المسألة، ولم يظهر أي مخالفة أو اعتراض على ما ذهب إليه ابن الحاجب، فقال:" (وأُجري) تَفْعِلة المعتل العين واللام نحو: تَحِيَّة مجرى فَعِيلة في حذف العين، وقلب الياء التي هي لام واوًا، وإبدال الكسرة فتحة، فيُقال: (تحَويّ في تَحِيّة) إجراء له (مجرى غَنويّ) في غَنِيّة، لأنه صار بالإدغام كـ: فَعِيلة في عدد الحركات والسكنات فأُعطي في النسبة حكمها"(المناهل الصافية، 1/132.133).

الظفيري يوافق ابن الحاجب في هذه المسألة، وفاقه في تعليل رأيه وتفسيره ويجعل النسبة إلى: تَحِيَّة قياسيًا على النسبة إلى: غَنِيّة كونها صارت بالإدغام مثلها في الحركات والسكنات، وأصاب الظفيري في هذه الموافقة المعللَة لرأي ابن الحاجب لاطراده عند جمهور العلماء.

المسألة العاشرة: مجيء جمع تكسير زنة "فاعل" على "فواعل" في صفة المذكر العاقل:

تحدث جمهور العلماء عن أوزان جمع التكسير للأسماء والصفات، المذكر والمؤنث، العاقل وغير العاقل، ومن تلك الأوزان زنة: فواعل في جمع الصفات، فهي تأتي كزنة لصفات جمع تكسير المؤنث العاقل، وغير العاقل، نحو قولهم: نسوة ضوارب، وخيل صواهل، وجمع تكسير المذكر غير العاقل، نحو: جمال بوازل، وأيام مواضٍ، ونجوم طوالع، وشذّ مجيء هذه الزنة في جمع تكسير المذكر العاقل، وعلة ذلك هي الكراهة أي كراهة التباس الزنتين: زنة جمع تكسير المؤنث العاقل، وزنة جمع تكسير المذكر العاقل، فلم يجيء في جمع تكسير المذكر العاقل إلا الذي زال التباسه بالمؤنث، نحو: فارس فوارس، فلا يُقال: امرأة فارسة(ابن خالويه، ليس في كلام العرب،ص377، وابن السراج، الأصول،3/16.17، والرضي، شرح الشافية، 2/153.155؛ وسيبويه، الكتاب،3/632.633، وابن يعيش، شرح المفصل،3/301.302).

ذكر ابن الحاجب أوزان جمع التكسير على اختلافها منها هذه الزنة وجموعها موافقًا الجمهور، قال:" الصفة، نحو: جاهل على جُهّل، وجُهّال غالبًا، وفَسَقَة كثيرًا، وعلى قُضَاة في المعتل اللام، وعلى بُزُل، وشُعَرَاء، وصُحْبَان، وتِجَار، وقُعُود، وأما فَوَارِس فشاذ، والمؤنث، نحو: نائمة على: نوائم، ونوّم، وكذلك حوائض، وحيّض"(الشافية، ص51).

وشرح الظفيري كلام ابن الحاجب السابق بذكر المثال مع الزنة، وبيّن أن صفة المذكر المفردة التي تأتي على زنة: فاعل تُجمع على زنة: فُعّل، وفُعّال، وفَعَلة، وفُعَلة (وكان أصله فَعَلة) فوجب ضم الفاء ليعتدل طرفا الكلمة: بالثقل في أولها والخفة بالقلب في آخرها، وفُعُل، وفُعَلَاء، وفُعْلَان، وفِعَال، وفُعُول، وذلك إذا كان المذكر للعاقل، ويُجمع أيضًا على: فواعل، ولكنه شاذ كما جاء في: فارس فوارس (الظفيري، المناهل الصافية، 2/35).

وخالف الظفيري رأي ابن الحاجب السابق، وعلل مخالفته بكون كلام ابن الحاجب:" يوهم أن جمع فاعل في الصفة على فواعل شاذ مطلقًا، وليس كذلك بل إذا كان فاعل وصفًا لمن يعقل، وأما غير العاقل فيُجمع على فواعل إلحاقًا له بالمؤنث، نحو: جمال بوازل، وأيام مواضٍ...، وظاهر كلامه ـ أي ابن الحاجب ـ أنه لم يجيء إلا فوارس، وقال غيره: قد جاء هوالك أيضًا، يُقال: فلان هالك في الهوالك"(المناهل الصافية، 2/35.36).

فالظفيري يرى أن فواعل تأتي في جمع تكسير المذكر العاقل، وغير العاقل إلحاقًا له بالمؤنث، ومثّل له، واستند في اعتراضه هذا إلى رأي المبرد الذي يقول فيه:" قد قالوا فارس وفوارس لأن هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل، وقد قالوا: هَالك في الهوالك لأنه مثل مستعمل، والأمثال تجري على لفظ

واحد، فلذلك وقع هذا على أصله، وإذا اضطر شاعر جاز أَن يجمع فاعلًا على فواعل لأنه الأصل"(المقتضب، 219/2) أي هو أصل في جمع تكسير المذكر العاقل، وتركوه خشية اللبس.

وللظفيري أساس آخر يستند إليه في رأيه وهو رأي السيرافي الذي أجاز: فواعل في جمع تكسير المذكر العاقل لأمن اللبس بينه وجمع تكسير المؤنث العاقل، قال:" وهذه الصفات لها مؤنث، نحو: صاحب وصاحبة، وراكب وراكبة، وراعٍ وراعية"(شرح الكتاب، 353/4)، وذكر الكثير من الشواهد الشعرية منها قول الفرزدق (ديوانه، ص266؛ ويُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، 204/1؛ وسيبويه، الكتاب، 633/3؛ والظفيري، المناهل الصافية، 36/2؛ والمبرد، المقتضب، 121/1و219/2):

وإذا الرَّجال رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهم ... خُضُعَ الرِّقاب نَوَاكِسَ الأبصار

وقيل إنه ضرورة شعرية لا يُقاس عليه (الأزهري، شرح التصريح،547/2، وابن السراج، الأصول،17/3، وسيبويه، الكتاب،633/3).

وممن تابع الظفيري في رأيه عباس حسن من أشهر المحدثين في النحو والصرف، واعترض على تأويلات الجمهور بقوله:" تأول غير الأمثلة السالفة ونظائرهما - مع كثرتها - تأويلاً غير مقبول، كأن يقول: إن مفرد هذا الجمع ليس: فاعلًا، وإنما هو: فاعلة، والأصل: طوائف فوارس، وطوائف نواكس...، فالجمع عنده صفة لموصوف محذوف، مفرده: فاعلة، فيكون جمعها قياسًا على: فواعل، وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعًا للقياس، وفي كل هذه التأويل تكلف، وتصنع معيبان، والحق أن صيغة فاعل تُجمع قياسًا على: فواعل سواء أكانت صيغة فاعل صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل، لكن مراعاة الشرط أفضل لأنه الأكثر، أما من لا يُراعيه فلا يُحكم عليه بالتخطئة، وإنما يُحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح، وإن كان دونه في القوة "(النحو الوافي، 655.654/4).

خلاصة القول في هذه المسألة أن الظفيري خالف رأي ابن الحاجب، وعارضه رغم استناد ابن الحاجب في رأيه إلى مذهب سيبويه والجمهور، فلم يدفع ذلك الظفيري إلى تقليد رأيه مادام هناك فسحة للقول برأي آخر جاء فيه سماع من شعر وأمثال، والسماع سابقًا للقياس، يُضاف إلى ذلك قول علماء متقدمين بهذا الرأي هما: المبرد والسيرافي، كل هذا جعل الظفيري يرى بحمل ما جاء في جمع تكسير صفة المذكر العاقل على جمع تكسير صفة المؤنث العاقل التي مفردها على زنة: فاعل نحو: نائمة نوائم، وحائض حوائض، والمطرد هو رأي الجمهور دون شك، لأن ما جاء مخالفًا قليلٌ، أغلبه في الأمثال، والقياس على الكثرة أولى.

المسألة الحادية عشرة: ضم فاء "فعالى" في جمع التكسير:

ذكر أشهر العلماء أن جمع التكسير على زنة: فَعَالى يأتي قياسيًا في الصفة التي على زنة: فَعْلاَن، نحو: غضبان غضابى، وندمان ندامى، وجاء الضم لفاء فعالى سماعيًا في ألفاظ هي: كُسالى، وسُكارى، وغُيارى، وعُجالى(ابن السراج، الأصول، 24/3، وسيبويه، الكتاب، 645/3، والسيرافي، شرح الكتاب، 392.391/4، وابن يعيش، شرح المفصل، 314.313/3).

وخالف الزمخشري الجمهور في قصرهم ضم فاء: فعالى على الألفاظ الأربعة السابق ذكرها، فلم ينص على هذا القصر في كلامه بل جاء كلامه مفتوحًا قال:" ويقول بعض العرب: كُسَالى، وسُكَارى، وعُجَالى، وغُيَارى بالضم"(المفصل، ص183)، وقوله هذا دليل على مجيئها مخالفة للقياس، وإن لم يصرح بحصر هذه المخالفة على الألفاظ الأربعة المذكورة.

وذكر ابن الحاجب هذه الزنة موافقًا الجمهور في قاعدتها القياسية وهي فتح فاء فعالى، وسماعية ما جاء منها مضموم الفاء، وحصرها في أربعة ألفاظ قال: "والصفة نحو: غَضْبَان على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وقد ضُمت أربعة: كُسَالَى، وسُكَارَى، وعُجَالَى، وغُيَارى"(الشافية، ص53.52)، أي الصفة التي على زنة: فَعْلَان تُجمع على: فِعال، نحو: غضبان غِضاب، وعلى فَعَالى نحو: سكران سَكَارى، ولا تأتي مضمومة الفاء إلا في الألفاظ الأربعة السابق ذكرها.

وشرح الظفيري هذه المسألة موافقًا لابن الحاجب والجمهور في القاعدة المطردة أي فتح فاء فعالى، وخالفهم في سماعية ضم فائها، رافضًا حصر ضم الفاء فيها على أربعة ألفاظ، قال:" وقد جاء الضم للفاء في بعض فَعْلان الذي مؤنثه: فعلى خاصة، لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل، وذلك أنه إنما كُسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه ألف التأنيث، فغُيّر أوله لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس"(المناهل الصافية، 42/2).

فقول الظفيري "في بعض فعلان" دون ذكر لتلك الألفاظ الأربعة يوحي بمخالفته لحصر ضم فاء فعالى على الأربعة الألفاظ، وهو بهذا الرأي متأثر بمذهب الزمخشري السابق، وبالرضي الذي قال فيها:" لم أرَ أحداً حصر المضموم الأول في أربعة بلى في المفصل أن بعض العرب يقول: كُسَالى، وسُكَارى، وعُجَالى، وغُيَارى، بالضم، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر"(شرح الشافية، 175/2)، مستشهدا بقراءة وردت بـ: ضُعافى أي بضم فاء الكلمة في قوله تعالى:" وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعَافًا"(النساء: 9).

من خلال ما سبق يتضح أن ابن الحاجب تابع الجمهور في سماعية ضم فاء فعالى، وحصرها على الأربعة الألفاظ المذكورة سابقًا، وخالفهم الظفيري مؤيدًا رأي الزمخشري، والرضي في قياسية فتح الفاء وعدم حصر ضم فاء فعالى على تلك الألفاظ، مجيزًا ضمها في غيرها كمجيئها مضمومة في: ضُعافى وفق القراءة القرآنية التي استشهد بها الرضي، ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن الحاجب، لاطراده عند الجمهور، وموافقته القياس المطرد، ولعدم مجيء غير الألفاظ الأربعة السابق ذكرها حسب ما لديّنا من مصادر لجمهور العلماء المتقدمين، مما يثبت أن الضم فيها سماعي لا قياسي يُقاس عليه.

المسألة الثانية عشرة: زيادة الهاء في أمهات:

اشتهرت حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها عند العلماء، وهي مجموعة في قولهم: سألتمونيها، وهذا هو القياس المطرد فيها، وعلل العلماء اقتصار الزيادة على تلك الحروف بكثرة استخدام حروف العلة في الكلام، فالحركات أبعاضها، والهمزة شابهت حروف العلة في كثرة التغيير، والتاء تتقارب بالمخرج مع الواو لذلك أُبدلت منها في مثل: تُراث، والميم شابهت الواو في المخرج، وحروف العلة كلها بالغنة، والنون شابهت حروف العلة بالغنة، واللام شابهت النون بالمخرج، والسين تقاربت مع التاء بالمخرج وصفة الهمس، والهاء لمشابهتها الهمزة بالمخرج(ابن عصفور، الممتع،209.208/1، وابن مالك، إيجاز التعريف، ص85، وأبو الفتح، المنصف،153/1، والعكبري، اللباب،226.225/2)

ونُقل عن المبرد أنه جعل الهاء حرفًا أصليًا(ابن عصفور، الممتع،217/1، وأبو الفتح، سر صناعة الإعراب،215/2) خلاف ما ورد في كتابه فقد قال في حروف الزيادة:" هي عشرة أحرف: الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء واللام والميم"(المقتضب، 56/1).

وكان ابن الحاجب ممن تأثروا بنقل العلماء السابق ذكره والمخالف لما ورد في كلام المبرد، فأجاز القول بالرأيين أي أن تأتي الهاء: أصلية وزائدة، وذلك في نحو: أمهات، قال:" وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو: اخشه، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه، وإنما يلزمه نحو: أمهات، ونحو: (أُمَّتِي خِنْدِفُ وإلياسُ أبِي ...)، وأمُّ: فُعْلٌ بدليل الأمومة، وأُجيب بجواز أصالتها بدليل تأمهت، فتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةٌ كأُبَّهَة، ثم حُذفت الهاء، أو هما أصلان كدَمْثٍ ودِمَثْرٍ"(الشافية، ص78.77).

ذهب ابن الحاجب في كلامه السابق إلى إجازة الوجهين: الأول: زيادة الهاء كما في: أمهات مستشهدًا بقول قصي بن كلاب(الزمخشري، المفصل، ص377؛ وابن عصفور، الممتع، 217/1؛ وأبو الفتح، سر صناعة الإعراب، 216.215/2؛ وابن منظور، لسان العرب، 341/11و472/13):

أُمَّتِي خِنْدِف والياس أبي . . . وحَاتم الطّائِي وَهّاب المئِي

فـ: "أمّ" على زنة: فُعْلٌ من الأمومة، وعليه فالهاء زائدة، والياس أصله: إلياس بهمزة قطع كونه اسم علم، وهو أبو الشاعر واسمه: إلياس بن مضر(الزمخشري، المفصل، ص377، والعلوي، المنهاج،417/2، وأبو الفتح، سر صناعة

الإعراب،216.215/2). والوجه الثاني: أصالة الهاء بدليل قولهم: تأمهتُ فلانة أي اتخذتها أمهة لي، وأُمَّهَةٌ على زنة: فُعَّلَةٌ، ثم حُذفت الهاء مثلها مثل: دَمْثٍ ودِمَثْرٍ، فالراء في الثانية أصلية وحُذفت مع بقاء معنى الكلمة كما هو، وهكذا: أمهة، وأم.

وتناول الظفيري هذه المسألة بالوصف والتحليل، وحسم رأيه فيها بمخالفة ما ذهب إليه ابن الحاجب من تجويز للرأيين، قائلًا:" ويلزمه نحو: أمهات ونحو: أمهة، قال: وأمهتي خندف وإلياس أبي، فإن الهاء فيهما زائدة لأنهما بمعنى: الأمات والأم، وأمٌّ: فُعْلٌ قطعًا بدليل الأمومة، وهو فعولة، ولا هاء فيها، وأُجيب بجواز أصالتها أي بجواز أن يكون أصل أمّ: أمّهة بدليل قولهم تأمهتُ فلانة على ما حكى الخليل أي اتخذتها أمّا، هو: تفعّلتُ بلا خلاف، وإن كان الظاهر المشهور: تأممتها بالميم، فتكون أمّهة فعّلة كأبّهة، وهي العظمة، ثم حُذفت الهاء التي هي لام الكلمة"(المناهل الصافية، 155.154/2).

نلحظ أن الظفيري بدأ كلامه بالتعقيب على ابن الحاجب، وذهب إلى القول بأن الظاهر المشهور أن أمّ من قولنا: تأممت فلانة، وليست من: تأمهتها، ثم رد عليه بالحجة والدليل قائلًا:" ورد هذا الجواب بأنه لا يتماشى في لفظ الأمومة: فعوعة بحذف الهاء التي هي لام الكلمة، والأصل: أُمومهة، إذ: فعوعلة غير موجود...، أو يُقال في الجواب ـ أي الجواب على ابن الحاجب ـ هما أي: أم، وأمهة أصلان لمجيء: تأمهت وتأممت، فليس أحدهما فرعًا على الآخر، وإن كان معناهما واحدًا كـ: دمث ودِمَثْر، فإن معناهما واحد، وهو المكان اللين، وذو الرمل"(المناهل الصافية، 155/2)، فهو يحاجج من قال بأصالة الهاء بدليل كلمة "أمومة" فزنتها: فعولة، ولا يمكن أن تكون زنتها: فعوعة بحجة حذف لام الكلمة (الهاء)، فمن يقول بذلك يلزمه القول بأن أصلها قبل الحذف: أمومهة، وزنتها: فعوعلة، وهذا الوزن غير موجود في كلامهم.

أما قول ابن الحاجب الذي ذهب إليه في كونهما أصلين أي: أمّ وأمهة قياسًا على: دمث ودمثر، فيرد عليه الظفيري بقوله:" وهذه القول وإن كان أقرب من الأول ففيه بُعد، لأن نحو: دِمث ودِمثر من الشاذ النادر، والمتنازع فيه، فلا يُحمل على الشاذ، فالأولى القول بزيادة الهاء في الأمهة والأمهات، والحكم بشذوذ: تأمهت، فلا عبرة به"(المناهل الصافية، 155/2)، أي وإن كان قول ابن الحاجب بأصلة الوجهين قياسا على: دمث ودمثر أقرب من القول بأصالة: أمهة على حساب: أمّ، فهو مع ذلك مرفوض، ومردود بكون: دمث ودمثر شاذ ولا يُقاس على الشاذ، والأولى القول بزيادة الهاء في: الأمهة، والأمهات.

خلاصة القول في هذه المسألة إن بعض العلماء نقل رأيًا خطأ عن المبرد يقول فيه بأصالة الهاء، وهذا قاد ابن الحاجب إلى ذكر الرأيين وتجويزهما: أصالة الهاء وزيادتها في نحو: أمهات، وخالف الظفيري رأيه القائل بأصالتها، مدللًا على زيادتها بعدة أدلة سبق ذكرها، ولعل الصواب ما ذهب إليه الظفيري، كونه المطرد المشهور عند الجمهور بما فيهم المبرد نفسه، فلم أجد له ـ على حد علمي ـ قولًا يذهب فيه إلى أصالة الهاء بل جعلها في المقتضب من حروف الزيادة شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء.

المسألة الثالثة عشرة: شذوذ شاكٌ وشاكٍ:

فصّل العلماء القول في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الأجوف العين المهموز اللام، وغير مهموزها، نحو: شاك، وصام ونحوهما، فقالوا في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل: شاكَ، في نحو: شاك الرجل أي صار ذا شوكة، إنه شاكٍ بإجرائه مجرى: قاضٍ، على زنة: فاعٍ، أو: شاكٌ بحذف العين، على زنة: فالٍ، وأصل اسم الفاعل قبل القلب والإعلال هو: شائك(ركن الدين، شرح الشافية،772/2، وسيبويه، الكتاب،/466، وابن مالك، إيجاز التعريف، ص97، والمبرد، المقتضب،166.165/1)، وشاهدهم في ذلك قول الشاعر طريف العنبري(الأصمعي، الأصمعيات، ص128، ويُنظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 336/2، وشُرّاب، شرح الشواهد الشعرية، 133/3):

فتعرفوني إنَّني أنَا ذَاكُمُ ... شاكٍ سِلاحي فِي الحوادثِ مُعْلَمُ

ذهب ابن الحاجب مذهب جمهور العلماء في هذه المسألة، ونصّ على شذوذه، قائلًا:" ونحو: شاكٌ وشاكٍ شاذ"(الشافية، ص99)، بعيدًا عن خلاف العلماء إن كان: شاكٌ على زنة: فال، أو شاكٍ على زنة: فاع، فالقياسي المطرد في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف غير مهموز اللام أن يأتي على زنة: فاعل، وتبقى الهمزة فيه دون إعلال، فنقول: شائك من الفعل: شاك، ومثله: بائع، وقائل، وصائم من الأفعال: باع، وقال، وصام.

هنا وافق الظفيري رأي ابن الحاجب في قياسية: شائك، وشذوذ: شاكٍ، وشاكٌ، قال:" وأما قلب العين إلى موضع اللام كما هو لغة بعض العرب في بعض اسم الفاعل من الأجوف فرارًا من الهمزة (نحو: شاكٍ) في: شائك اسم فاعل من: شاكَ يشوكُ، أصله شاوك، فأُخرت العين إلى موضع اللام، فصار: شاكو، فقُلبت الواو ياء وأُعل إعلال قاضٍ، فصار: شاكٍ، (و) كذا حذف العين كما هو لغة بعض العرب في بعض اسم الفاعل الأجوف نحو: (شاكٌ) برفع الكاف كأنهم قلبوا العين ألفًا، ثم حذفوا العين للساكنين ـ عين الكلمة وألف الفاعل ـ ولم يحركوها فرارًا من الهمزة، فإنه (شاذ)، والقياس: شائك"(المناهل الصافية، 244/2).

وحرص الظفيري على تخريج ما جاء مخالفًا للقياس في اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف غير المهموز اللام على أنه لغات مسموعة، فقولهم: شاكٍ على زنة: فاعٍ، وشاكٌ على زنة: فالٍ بحذف العين لغات لبعض العرب دون أن ينسبها، ولم أجدها منسوبة عند غيره حسب مصادرنا التي تتبعت هذه المسألة فيها، ووافق ابن الحاجب في جعلها شاذة، والقياس المطرد بالهمزة أي: شائك.

إذًا وافق الظفيري رأي ابن الحاجب في هذه المسألة مستندًا إلى القياس الذي يقول باشتقاق اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ببقاء الهمزة، نحو: شاك شائك، وباع بائع، وشذوذ ما دون ذلك سواء بتقديم اللام إلى موضع العين وإجراء الاسم مجرى قاضٍ، نحو: شاكٍ: فاعٍ، أو بحذف العين، نحو: شاكٌ: فالٌ.

المسألة الرابعة عشرة: إعلال "وجهة" مع الجمع بين العوض والمعوض عنه:

ذكر العلماء قاعدة مطردة في مصادر الأفعال المعتلة الفاء بالواو، نحو: وعد، وومق، ووجه، وهي حذف الواو (فاء الفعل) من المصدر، وتعويضها بالتاء المربوطة في آخره، نحو: عدة، ومقة، وجهة، وإن جاءت أسماء بقيت الواو مع التاء المربوطة، نحو: وِعدة، ووِجهة، ووِلدة(ابن السراج، الأصول،374/3، وسيبويه، الكتاب، 337.336/4، وأبو الفتح، الخصائص، 287/2، والمبرد، المقتضب،89.88/1).

وذهب المازني إلى القول بجواز مجيئها مصدرًا مع بقاء العوض والمعوض على سبيل الشذوذ، قال:" فإن قال قائل: قد قال تعالى: "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا"(البقرة: 148)، فوجهة ههنا مقدر، وقد جاءت على الأصل"(المنصف، 200/1).

وقال أبو الفتح في شرح كلامه:" الناس في "وجهة" على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدر شذ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنها اسم لا مصدر، بمنزلة "ولدة، وإلدة، أما من ذهب إلى أنها مصدر، فمذهبه فيه أنه خرج عن القياس ...وأما من ذهب إلى أنها اسم، فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ ما وجد له مندوحة عنه"(المنصف، 201.200/1)، إذًا وافق أبو الفتح أبا عثمان المازني في جواز مجيء المصدر من الفعل المثال ببقاء فائه والتاء المربوطة التي تعوض الفاء بعد حذفها، وجعلا ذلك شاذًا، ومن ترك ذلك هرب من الشاذ، واتّبع القياس وجعلها أسماء لا مصادر.

ذكر ابن الحاجب هذه المسألة عند حديثه عن حالات إعلال الواو، ومنها إعلالها بالحذف من مصادر الأفعال المعتلة الفاء (المثال)، نحو: عدة، ومقة، والتعويض عن المحذوف بالتاء، وجاء في سياق كلامه ذكره لـ: وجهة، وذلك بقوله:" ويُحذف الواو من نحو: العدة، والمقة، ونحو: وجهة قليل"(الشافية، ص96)، وذكره لكلمة: وجهة هنا يوحي بأنه جعلها مصدرًا شاذًا موافقًا لرأي أبي عثمان المازني، وأبي الفتح السابق ذكره، وهو رأي مخالف لمذهب الجمهور والقياس المطرد.

وشرح الظفيري كلام ابن الحاجب السابق، وخالفه في ذكره كلمة "وجهة" واعتبارها من المصادر دون أن يلتفت إلى رأي المازني وغيره، قائلًا:" (ونحو وِجْهة قليل) ظاهره أنه أراد أن وجهة مصدر كالعدة، وقد جمع فيه بين العوض والمعوض منه، فخالف القياس، وفيه نظر، فإنها ليست بمصدر بل اسم للموضع الذي يتوجه إليه، فليس تاؤها بدلًا من الواو، فإثبات الواو فيها قياس، ومثلها: وِلدة جمع وليد، وهو الصبي والعبد"(المناهل الصافية، 228/2).

هنا نلحظ أن الظفيري اعترض على إيراد كلمة "وجهة" عند شرحه للمصادر: عدة، ومقة، لإن ظاهر كلام ابن الحاجب يوهم أنها مصدر كـ: العدة والمقة، كونه ذكره وهو بصدد الحديث عنهما، ويعلل اعتراضه بأمرين: الأول: مخالفة القياس الذي ينص على عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه أي الواو وتاء التأنيث في حال اعتبار "وجهة" من المصادر، والثاني: إن كلمة "وجهة" ليست بمصدر بل هي اسم للموضع الذي يتوجه إليه وهذا رأي الجمهور السالف ذكره، وعليه ليست التاء بديلة من الواو، فإثبات الواو فيها قياس، لأنه اسم نحو: وِلدة.

إذًا لا يمكن التسليم بكونها مصدرًا ـ من وجهة نظر الظفيري ـ إلا وفق توجيه محدد لكلام ابن الحاجب وهو تعمده حذف المضاف في كلامه، فقال:" ويمكن توجيه كلامه ـ يعني ابن الحاجب ـ بأن المعنى على حذف مضاف تقديره: وإعلال نحو: وجهة قليل"(المناهل الصافية، 228/2) فالمحذوف كلمة: إعلال.

وابن الحاجب ـ في الحقيقة ـ لا يتعمد الحذف بل جعل "وجهة" كـ: عدة، ومقة، ولم يقصد الحذف، والدليل أنه قال: "نحو: وجهة قليل"، ولعله في ذلك يريد الإشارة إلى رأي المازني ومن ذهبه مذهبه السالف ذكره في إجازة مجيئها مصدرًا على الأصل دون حذف لفاء الكلمة، وجعل ذلك من قبيل الشاذ.

خلاصة القول في هذه المسألة أن العلماء اختلفوا في مصدرية: وجهة، ولعل ابن الحاجب حرص على الإشارة إلى هذا الخلاف، والتنبيه عليه، وحسم الظفيري رأيه فيها بمخالفة إجازة ابن الحاجب للرأيين المختلفين في نحو: وجهة، وجعلها اسمًا لا مصدرًا، التزامًا بالقياس المطرد في هذه المصادر، وهو عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه أي: الواو(فاء الكلمة) والتاء المربوطة في آخر مصادر الأفعال المعتلة الفاء بالواو، نحو: وعد، ووجه، وومق.

ويمكن التوفيق بين رأي ابن الحاجب، وما ذهب إليه الظفيري من خلال الاستناد إلى ما ورد عند طرفي العلماء المتقدمين عليهم جميعًا، وجعل: وجهة اسمًا مطردًا التزامًا بالقياس وفق رأي الظفيري مع جواز القول بمصدريته على سبيل الشذوذ وفق رأي ابن الحاجب، والشاذ فصيح كما هو معلوم لا خطأ فيه.

ظهر من خلال تحليل المسائل الصرفية السابقة، ومن خلال البحث في شرح الظفيري اليماني على الشافية أنه عُني بدراسة آراء ابن الحاجب في عدة مواضع، ولم يكن مجرد ناقل لتلك الآراء بل تناولها بالشرح، والمناقشة، والتحليل، والتعليل، والتدليل عليها وتخريجها أحيانًا وصولًا إلى الموافقة لها، أو الاعتراض عليها، حيث برزت شخصيته في تناول تلك الآراء والرد عليها، فوافق ابن الحاجب في بعضها، وخالفه في أخرى، من ذلك ما يأتي:

1- وافق الظفيري رأي ابن الحاجب في عدة مسائل مستندًا إلى السماع والقياس المطرد عند الجمهور، ومنها على سبيل المثال:

أ- عدم القلب في زنة الموزون المبدل فيه خلاف رأي الرضي أشهر شُراح الشافية، فقد أجاز القلب في زنة الموزون فيقول في زنة: اضطرب، وازدجر: افطعل، وافدعل.

ب- اعتبار الحرف المكرر للإلحاق، وعدم التعبير عنه بلفظه في الزنة، أي إذا أُلحق الاسم بغيره يجب أن يأخذ زنته نحو: جلبب، فزنته: فعلل لا فعلب.

ج- اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف غير مهموز اللام على زنة: فاعل مع بقاء الهمزة، نحو: شائك، وشذوذ أي تغيير يلحقه سواء بتقديم اللام إلى موضع العين أو بحذف العين، نحو: شاكٍ، وشاكٌ، وزنتهما تواليًا: فاعٍ، وفالٍ.

د- قياسية النسبة إلى: تَفْعِلَة نحو: تَجِيّة على النسبة إلى: فَعِيلَة نحو: غَنِيّة، وأصاب في موافقته، لاتفاق الكلمتين، والزنتين في الحركات، والسكنات، واطراد ذلك عند الجمهور.

هـ- عدم الحمل على الوزن النادر، أو القياس عليه.

2- خالف الظفيري رأي ابن الحاجب في عدة مسائل منها على سبيل المثال:

أ- مخالفته له في أقسام الصحيح والمعتل، جعل الظفيري المهموز والمضاعف منه، قسمين مستقلين عن الصحيح الذي قصره على السالم، شأنهما شأن أقسام المعتل، وكان دافعه إلى هذا التقسيم أن بعض العلماء المتقدمين عليه قصر مسمى الصحيح على السالم، ولم يأتِ بالتقسيم المشهور للصحيح إلى: سالم، ومهموز، ومضاعف، وخالفه أيضًا في أقسام المعتل وجعلها سبعة، والمشهور رأي ابن الحاجب لاطراده.

ب- خالفه في إجازة مجيء زنة "فِعِل" في أسماء غير: بِلِز، وإِبِل، فابن الحاجب قصر هذه الزنة عليهما لا ثالث لهما، وذهب الظفيري إلى إجازة مجيئها في غيرهما، وحرص على توجيه رأيه، وتبريره بعدم ثبوت أسماء غيرهما عنده أي ابن الحاجب، ولعل الصواب رأي الظفيري لثبوت وجود أسماء وصفات على هذه الزنة غير المذكورين عند المصنف.

ج- خالفه في مجيء جمع تكسير زنة "فاعل" على "فواعل" في صفة المذكر العاقل، فابن الحاجب منع ذلك، والظفيري أجازه مستندًا إلى مذهب المبرد والسيرافي الذي يحمل ما جاء في جمع تكسير صفة المذكر العاقل على جمع تكسير صفة المؤنث العاقل، والقياسي المطرد هو رأي الجمهور، لأن ما جاء مخالفًا له قليلًا، وأغلبه في الشعر والأمثال، والقياس على الكثرة أولى وأرجح.

د- خالفه في سماعية ضم فاء فعالى، وحصرها على أربعة ألفاظ: كسالى، وعجالى، وسكارى، وغيارى، فجعلها الظفيري قياسية مستندًا إلى رأي الزمخشري، والرضي، وعدم حصر ضم فاء فعالى على تلك الألفاظ، ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن الحاجب، لاطراده عند الجمهور، ولعدم مجيء غير الأربعة الألفاظ حسب ما لدينا من مصادر لجمهور العلماء المتقدمين، مما يثبت أن الضم فيها سماعي لا قياسي يُقاس عليه.

الخاتمة:

من خلال دراسة موقف الظفيري من آراء ابن الحاجب في عدة مسائل توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- لم يكن الظفيري مجرد ناقل لآراء ابن الحاجب بل كان محللًا، ومعللًا، ومفسرًا لها، فوافقه في بعضها، وخالفه في أخرى.

2- لم يكن الظفيري مقلدًا لرأي جمهور العلماء المتقدمين عليه، فقد خالفهم في عدة مسائل صرفية في شرحه، وأبرز شخصيته الصرفية في تقديم رأيه، وتمت الإشارة إلى ذلك في مواضعه، فقد كان يختار ما يتفق ورأيه حتى لو كان لعالم واحد على حساب جمهور العلماء، والقياس المطرد.

3- استناد الظفيري عند اختيار آراء ابن الحاجب أو ردها على أشهر أصول الدرس اللغوي وهما أصلا: السماع والقياس، فاحتج بالأول في بعض المواضع، وبالثاني في أخرى مع عدم إهمال الشاذ أو إنكاره، فقد وجدناه مهتمًا بتوجيه بعض ما شذ عن القياس، وتخريجه.

4- لم يلتفت الظفيري إلى الخلاف الصرفي والخوض في تعدد الآراء إلا بقدر ما يحتاج إليه في شرح كلام ابن الحاجب الوارد في متن الشافية.

5- كان الظفيري رصينًا في مخالفته لآراء ابن الحاجب، فلم يصف رأيه بالخطأ أو التعسف ونحوهما من الأوصاف التي كانت ترد عند بعض شُراح الشافية، وإنما كان حريصًا على تبرير رأي ابن الحاجب، وتوجيهه في عدة مسائل خالفه فيها.

ويقترح البحث ضرورة عناية الباحثين بدراسة آراء علماء النحو والصرف في اليمن، وبيان مواقفهم من آراء العلماء المتقدمين، ورفد المكتبة اللغوية اليمانية والعربية بها، كونها آراء جديرة بالبحث والدراسة والبيان، والعمل الجاد على تحقيق ما كان مخطوطًا من مصنفاتهم، تمهيدًا لإجراء الأبحاث والدراسات فيها.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي زين الدين المصري (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1،(1421هـ ـ 2000م).
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الشافعي (ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1،(1419هـ ـ 1998م).
- الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: 216هـ)، الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ـ مصر، ط7، (1993م).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 109هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط4، (1418 هـ ـ 1997م).
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، المفتاح في الصرف، تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، (1407هـ، 1987م).
- جرير، جرير بن عطية الخطفي (114هـ) ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، (1406هـ ـ 1986م).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر أبو عمرو جمال الدين (ت646هـ)، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية ـ مكة، ط1، (1415هـ ـ 1995م).
- الحملاوي، أحمد بن محمد (ت1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د.ط، د.ت.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، (1399هـ ـ 1979م).
- ديكنقوز، شمس الدين أحمد (ت855هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر، ط3، (1379هـ ـ 1959م).
- الرضي، محمد بن الحسن نجم الدين الإستراباذي (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، د.ط،(1395هـ ـ 1975م).
- ركن الدين، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي(ت 715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1،(1425هـ ـ 2004م).
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت384هـ)، منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، د.ط، د.ت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ)، المفصل في علم العربية، تحقيق الدكتور: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، (1425هـ ـ 2004م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت385هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1، (2008م).
- شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ مصر، د.ط، (1394هـ ـ 1974م).
- شُرّاب، محمد بن محمد بن حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت لبنان، ط1، (1427هـ ـ 2007م).

- الظفيري، لطف الله بن محمد بن الغياث اليماني (ت1035هـ)، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب ـ مصر، د.ط، د.ت.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، ط1،(1407هـ ـ 1987م).
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث ـ القاهرة، ط20،(1400هـ ـ 1980م).
- والمساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق الدكتور: محمد كامل بركات، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ السعودية، ط1،(1402هـ ـ 1982م).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق الدكتور: عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط1،(1416هـ ـ 1995م).
- العلوي، يحيى بن حمزة (ت749هـ)، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور: هادي بن عبد الله ناجي شمسان، مكتبة الرشد ـ ناشرون، المملكة العربية السعودية ـ الرياض، ط1، (1430هـ ـ 2009م).
- أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، د.ت.
- وسر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، ط1،(1985م).
- والمنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط1،(1337هـ ـ1954م).
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم (ت114هـ)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1،(1407هـ ـ 1987م).
- ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي بن محمد بن عبد الله بن حسين بن أحمد الأعلى الصقلي(ت515هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أستاذ دكتور: أحمد محمد عبدالدايم، دار الكتب المصرية ـ القاهرة،(1999م).
- المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (ت338هـ)، دقائق التصريف، تحقيق أستاذ دكتور: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق، ط1،(1425هـ ـ 2004م).
- ابن مالك، محمد بن مالك الطائي النحوي(ت672هـ)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط1،(1430هـ ـ 2009م).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر ـ بيروت، ط3، (1414هـ).
- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1،(1420هـ ـ 2000م).
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط6،(1985م).
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي موفق الدين الأسدي الموصلي (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1، (1422هـ ـ 2001م).